



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د.ج.	داخل الوطن 600 د.ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د.ج.

الفترة التشريعية الخامسة

الدورة العادية السابعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الخميس 07 يوليو 2005

# فهرس

- اختتام دورة الربيع لسنة 2005.
- كلمة السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني.
- ملحق : أسئلة كتابية وأجوبة.

## محضر الجلسة العادية الثالثة والعشرين المنعقدة

يوم الخميس 07 يوليو 2005 (صباحا)

الرئاسة : السيد عمار سعداني، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة السيد : - السيد أحمد أويحي، رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي.

بحضور السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وأعضاء مكتبه.

وفي نفس هذا المقام، لا يسعني إلا أن أترحم وإياكم على أرواح قوافل شهدائنا الأبرار الذين صنعوا مع إخوانهم المجاهدين هذا اليوم الأغر.

أيتها السيدات، أيها السادة؛

لقد درج المجلس الشعبي الوطني في مثل هذه المناسبات على تقييم ما أنجزه المجلس من نشاطات، ويمكن القول بأن حصيلة هذه الدورة كانت مرضية، حيث أدى المجلس الشعبي الوطني ما كان ينتظر منه الشعب من مهام تشريعية لتجسيد تطلعاته.

ومن هذا المنبر، أهني السيدات والسادة النواب على العمل التشريعي الذي أضافوه إلى رصيدهم خلال هذه الدورة، سواء تعلّق الأمر بدراسة مشاريع القوانين الهامة التي عرضت عليهم أو التي تدخل مباشرة في تعزيز الإصلاحات السياسية المسجلة ضمن برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية أو بالإثرات التي طبعوا بها هذه النصوص، ناهيك عن مختلف النشاطات التي ميّزت عملهم على هامش نقاشاتهم في الجلسات العامة أو في اللجان.

وتبرز الحصيلة المفصلة لهذه الدورة، أنه تمّ إيداع 9 مشاريع قوانين على مستوى مكتب المجلس بين شهري مارس ويوليو، وناقش المجلس 15 مشروع قانون في المجموع، وصوت على 11 نصا منها.

وفي أجواء سادتها الممارسة الديمقراطية والحوار الموضوعي والبناء والاحترام المتبادل ناقش المجلس الشعبي الوطني بيان

### افتتحت الجلسة في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الثلاثين صباحا

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس مجلس الأمة؛

السيد رئيس الحكومة؛

السادة وزراء الدولة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس الأمة؛

زميلاتي، زملائي النواب؛

السيدات والسادة ممثلو أسرة الإعلام؛

ضيوفنا الكرام؛

أيتها السيدات، أيها السادة؛

يطيب لي الترحيب بكم جميعا في رحاب المجلس الشعبي الوطني شاكرًا لكم مشاركتنا مراسيم اختتام الدورة الربيعية التي تتزامن مع الاحتفال بالذكرى الثالثة والأربعين للاستقلال.

فالجزائر تحتفل بهذه الذكرى العظيمة وهي أقوى مما كانت عليه من قبل، قوية بشهدائها ومجاهديها، قوية بمؤسساتها الدستورية، قوية بشعبها وبشبابها المسلّح بالحماس والحس الوطني.

في هذه المناسبة العزيرة، اسمحو لي، أن أتوجّه أصالة عن نفسي ونيابة عن كافة زملائي وزميلاتي بأحر التهاني وأصدق الأمنيات للشعب الجزائري الأبي.

أيتها السيدات، أيها السادة؛

إن حصيلة برنامج التبادل والتعاون البرلماني المشترك الذي قام به المجلس الشعبي الوطني خلال هذه الدورة، يكتسي دلالة كبيرة. فقد استقبلت الهيئة العديد من وفود الدول الشقيقة والصديقة وعملت على تمشين فرص التبادل الثنائي بشكل فعال؛ كما أنها أعادت استغلال مجالات الحوار المتعدد الأطراف التي أضحى صوتها مسموعا بها كلما تعلق الأمر بتدعيم دور البرلمانين في تسيير ومتابعة الشؤون العامة.

وتمّ إمضاء جملة من اتفاقيات التعاون والصداقة مع دول شقيقة في المجال التشريعي، وعبر كل اللقاءات والمحادثات التي أجرتها وفود المجلس الشعبي الوطني مع النظائر في البرلمانات والمجالس في العالم ولمسنا مدى التقدير والاحترام الكبيرين للدبلوماسية الجزائرية وللسياسة الرشيدة التي انتهجها فخامة رئيس الجمهورية.

وعلى سبيل المثال، فالجزائر باشرت الحوار في شهر مارس 2000 مع منظمة حلف الشمال الأطلسي، وطالبت وتحصلت، بناء على مبادرة قام بها المجلس الشعبي الوطني وبالتنسيق مع مجلس الأمة وكذا وزارة الشؤون الخارجية بتشكيل لجنة برلمانية تتمتع بصفة عضو منتسب لأول مرة لدى الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي. فهذه المبادرة تندرج ضمن روح مبادرات فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة التي تهدف إلى تدعيم وتعزيز الأواصر التي تجمع الجزائر وهذه المؤسسة.

وتعزيزا للدبلوماسية البرلمانية الوطنية والعربية ستحتضن الجزائر انعقاد الدورة 46 لمجلس الاتحاد البرلماني العربي في الحادي عشر والثاني عشر من شهر جويلية 2005 التي نتمنى أن تحقق نتائج إيجابية ويكون لها بالغ الأثر في تطوير المنظومة التشريعية العربية وفي واقع التنمية في الوطن العربي وأن تخرج بمواقف وقرارات أكثر فاعلية في تكريس التضامن العربي ومواجهة التحديات التي تهدد حاضر الأمة ومستقبلها.

وبهذه المناسبة، أود هنا أن أعرب عن ارتياحنا العميق للتعاون الوثيق الذي طبع دوما العلاقات بين غرفتي البرلمان لنجعل من هذا الحدث نجاحا يشرف البرلمان الجزائري والجزائر كلها.

السياسة العامة للحكومة الذي قدم بوضوح منجزات الهيئة التنفيذية في جلّ القطاعات، حيث ساهم 108 نواب بمداخلات شفوية و 22 نائبا بمداخلات كتابية، ودعموا ذلك بلغة الأرقام وعكسوا ما بذل من جهود في مجال التنمية، وتجسيد الإصلاحات بصورة عامة.

ومن ناحية أخرى، فقد وجه للحكومة 36 سؤالاً شفويا و 35 سؤالاً تمت الإجابة عن 19 منها.

كما كانت المسائل الأساسية ذات الصلة بتثمين المحروقات وتسييرها، والاتفاق الأورومتوسطي الذي أقام شراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية والدول التي تشكلها، وقانون الجنسية، وقانون الأسرة وقائمة الأعياد الوطنية، في صلب اهتمامات السيدات والسادة النواب.

وعلاوة على ذلك، فإن المجلس الشعبي الوطني قطع شوطا كبيرا في دراسة مشاريع القوانين الأربعة الأخرى المعروضة عليه، وهي مشاريع خاصة بتنظيم مهنتي الموثق والمحضر القضائي والوقاية من الفساد ومحاربه دون إغفال مشروع القانون التوجيهي للمدينة، وهي مشاريع القوانين التي سيصوت عليها النواب فور استئناف الجلسات في الدورة المقبلة.

أيتها السيدات، أيها السادة؛

إن ما يشهده المجلس الشعبي الوطني من إثارة للحوار وما تقدّم فيه من أفكار، وما تتخذ من مواقف أو تبلور من رؤى في الجلسات العامة، وفي اللجان الدائمة له بالغ الأثر في تفتح منظومتنا التشريعية وإحاطتها بأدقّ المسائل فيما يناقش من قوانين بكلّ نزاهة وموضوعية واحترام، وهذا ما يجسّد الالتزام بنص الدستور ويعكس الطموح إلى تعزيز دولة الحق والقانون.

لقد قطعت الجزائر أشواطاً معتبرة في مسيرتها الوطنية إلى ترسيخ قيم الديمقراطية وحرية التعبير واحترام الرأي والرأي الآخر، وصون الحريات واحترام حقوق الإنسان، وهو ما يؤكد مستوى الوعي الذي تبلور في مسار التحولات التي مرت بها البلاد من خلال تجربة التحديث التي شرعت فيها والتي أدت المؤسسة التشريعية عبرها مهمتها الدستورية بكفاءة واقتدار، متوخية في مسعاها التكفل بانشغالات المواطنين والتعبير عن تطلعاتهم في الاستقرار والتنمية والازدهار.

فرص الأعمال على الصعيد الدولي، والإصلاح المنتظر، منذ مدة، للمؤسسات المالية والمصرفية، ومواصلة إصلاح المنظومة التربوية وكذا الإصلاحات في العديد من الميادين الأخرى.

ولتحقيق ذلك، يتعين علينا جميعاً أن نضع المشروع الطموح الذي سطره فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في لبّ انشغالاتنا، حتى يتحقّق التجانس المطلوب، بين كافة الشركاء السياسيين، بما يعزّز الانسجام الوطني.

أيّها السيدات، أيّها السادة؛

إن مسعى المصالحة الوطنية أصبح قناعة في أوساطنا الشعبية بل يشكّل إجماعاً لدى القوى السياسية الوطنية بحكم ما يتوخّاه من أهداف نبيلة تعزّز الوحدة الوطنية والتوازن النفسي والاجتماعي وتكرّس الأمن والاستقرار وتدعم مسار الإصلاحات الاقتصادية في مختلف القطاعات، وتقضي بصورة نهائية على مخلفات الأزمة وانعكاساتها، وتعرب عن الإرادة الصادقة في بناء دولة القانون والعدل والإدماج الفعلي للطاقت الوطنية في مسار التنمية.

إنّ مرام المصالحة الوطنية يضع حداً نهائياً للعنف ويمكنّ للسلم ويعزّز ثقافة التسامح والصفح، وإصلاح ذات البين، مرام تتسامى فيه الشيم الإنسانية العريقة وتتجلّى فيه إرادة الخير عند الجزائريّات والجزائريين الذين لم يتخلّفوا لحظة عن أداء الواجب الوطني ولن يتخلّفوا عن الاستفتاء الذي أعلن عنه فخامة رئيس الجمهورية بشأن مسعى المصالحة الوطنية الذي يستجيب لتطلّعات أمّتنا في الأمن والاستقرار ويعبّر بصدق عن نزوعنا إلى الخير والفضيلة، وسيلقى منّا هذا الحدث الوطني الهام كل الدعم والسند والعون لإخراج بلادنا من دوامة المحن التي طال أمدها.

إنّ الوضع المالي المريح للدولة الجزائرية وحال الأمن العام والاستقرار الذي تشهده البلاد يعود الفضل فيه إلى كلّ الرجال والنساء الذين قدّموا تضحيات جساماً في سبيل الوصول إلى ما ننعّم به من أوضاع الرخاء، فألى هؤلاء الساهرين على استمرار الجمهورية قوية مصانة سيّدة وإلى كلّ الذين يعملون بصدق وإخلاص وهم مؤمنون بالمستقبل والتقدم، أسدي خالص الشناء والعرفان.

وإلى جانب ذلك، فإن المجلس يواصل على الصعيد التنظيمي، برنامج تحديث هياكله الإدارية، وأذكر في هذا المقام، أنه أحدث، مؤخراً، في إطار هياكله معهداً للتكوين والدراسات التشريعية يهدف إلى رفع المستوى الأكاديمي والمهني لموظفي المجلس ليجعلها تتطابق مع ما تقتضيه المعايير الاحترافية الدولية.

كما نضبو إلى وضع هذه الإمكانيات تحت تصرف نواب المجلس الشعبي الوطني للاطلاع على المعارف المهنية الأكثر تخصصاً وتحييناً للرفع من قدراتهم التشريعية بشأن كل المسائل التي قد تعرض عليهم، إضافة إلى توفير الدعم العلمي والتقني الذي يحتاج إليه النائب في أي موضوع أو مسألة يمكن للمجلس أن يُشرّع بشأنها.

ولبلوغ هذه الأهداف، فإن المجلس، يجتد، علاوة على وسائله الخاصة، ما يوفره التعاون البرلماني من موارد واستغلال كافة الفرص التي يمنحها التبادل الثنائي والمتعدد الأطراف. وإن كانت لم تمر على إحداث هذا المعهد إلا أشهر معدودات، فإن مكتبته الفتية قد تلقت مجموعة من المؤلفات من عشرين برلماناً ومؤسسة دولية، وبدأ يسجل عمله في أفق إقليمي.

أيّها السيدات، أيّها السادة،

إن مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة جدّ متقدّم، وقد شرع في المرحلة الثانية، وهي صياغة التقرير النهائي. وستكفل هذه المرحلة باتخاذ إجراءات مرافقة جدّ هامة، حيث سيعكف النواب بكل مسؤولية على إقرار التدابير التشريعية التي ستقترحها الحكومة لتطبيق هذا الاتفاق، وكذلك مع المنظمة العالمية للتجارة.

وعلى صعيد آخر وابتداءً من سبتمبر المقبل سيشروع في تنفيذ الأحكام الأولى لاتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية بين الجزائر والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، إلى جانب الانطلاق في إنجاز البرنامج الطموح الرامي إلى تدعيم النمو الاقتصادي الذي أقره فخامة رئيس الجمهورية والذي خصّصت له الدولة ميزانية قدرها 55 مليار دولار أمريكي ليحمل في ثناياه بذور زيادة هامة في مستوى التنمية الاجتماعية والهيكلية للبلاد برمتها، وانتعاش معتبر للسوق الداخلية للتشغيل والعديد من

أيتها السيدات، أيها السادة؛  
ففي الوقت الذي كنا ننتظر فيه الاعتذار الرسمي من فرنسا عن جرائمها النكراء طيلة مدة الاحتلال في حق شعبنا واستغلال موارد بلادنا، فوجئنا بقانون جائر يصدر عن حسنناهم في عداد المدافعين عن حقوق الإنسان، والمدنيين لكل ما يشين مسار الإنسانية إلى التحرر والاعتناق، وإننا نتساءل عن الأهداف الخفية وراء هذا القانون في مثل هذه الظروف.

وعليه، فالمجلس الشعبي الوطني يستنكر أحكام القانون الفرنسي 158-2005 (تصفيق) الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي والصادر في تاريخ 23 فبراير 2005 والذي يصدّم ضمير الشعب الجزائري وحساسيته وتمسكه بالعدالة.

إن البرلمانين الجزائريين يؤكدون أن النظام الاستعماري في الجزائر وهو الذي بلغ به استعباد الشعب الجزائري منتهى الحدود، لا يمكنه الافتخار بأي "دور إيجابي" و"ما حققه من عمل" ما هو بالأساس إلا إبادة لهوية الجزائريين، إبادة طمست حتى آخر معلم من معالم انتمائهم إلى الأمة الجزائرية تحت نير هيمنته السياسية والعسكرية، وإن ما صنعه هذا النظام الاستعماري لا يمت بأي صلة إلى الانفتاح على الحداثة وهو الذي فكك مجتمعا بالقوة وشتته وداس قيمه الحضارية وتقاليد العريقة وثقافته التليدة ودينه المقدس.

إن البرلمانين الجزائريين يذكرون، أيضا، بأن "الوجود الفرنسي" في الجزائر كان، قبل كل شيء، مرادفا لكافة أنواع النهب والسلب للسكان من شخصيتهم ومن أراضيهم وأملاكهم؛ وكان مرادفا للتهجير الجماعي وللنفي وللإهانات الفردية والجماعية ولطمس الهوية الثقافية ولفرض التماثل الثقافي على نطاق واسع ولاضطهاد السكان وترحيلهم بالقوة والتقتيل الجماعي. وكان مرادفا لجرائم غير قابلة للتقادم لا يمكن الصفح عنها (تصفيق) وللإبادة وللتعذيب والعنف وغير ذلك من الحقائق الملموسة التي سيتكفل التاريخ، بطبيعة الحال، بوصفها بالهدوء الذي يقتضيه أي عمل ذي مصداقية يهدف إلى تقصي الحقيقة، حقائق لا يمكن لعدالة البشر أن تتجاهلها اليوم إذا كانت هذه العدالة ترفض إنكار ذاتها عن طريق تزوير التاريخ الاستعماري عبر العالم.

وفي هذا السياق، يحيي المجلس الشعبي الوطني الحوار الذي ترسخ بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين ويشجع بقوة، الأطراف المعنية بهذا الحوار إلى إبرام عقد اقتصادي واجتماعي يكون بمثابة ثمرة مشاورهم وعربونا عن إرادتهم المشتركة في تغليب المصلحة الوطنية. ويهدف هذا العقد أيضا إلى ترسيخ علاقات تتميز بالثقة والديمومة بين النقابات والسلطات العمومية.

ويجب أن يتميز الحوار بين الشركاء الاجتماعيين والحكومة بالتشاور الصريح البناء والمتميز بالشفافية، بصفته المسعى الوحيد الكفيل بتحفيز الانخراط الجماعي لكافة الفاعلين في المجتمع.

أيتها السيدات، أيها السادة،  
ففي الوقت الذي تجتمع فيه قمة مجموعة الثماني فإنه من واجبنا كبرلمانيين دعم جهود فخامة رئيس الجمهورية ونظرائه الأفارقة الذين سيمثلون قارتنا في هذا اللقاء الهام.

إن البرلمانين الجزائريين يعتبرون، على غرار إخوانهم وزملائهم من بقية الدول الإفريقية الأخرى، أنه، يتوجب، على الدول الغنية أن تفي بالالتزام الذي أخذته على نفسها وعلى الصعيد العالمي بأن تتركس نسبة 0.7٪ من ناتجها القومي إلى المساعدة على التنمية، وألا تضع شروطا لتقديم المساعدة أو إلغاء أو تخفيف المديونية.

ولهذا، فإن البرلمانين الجزائريين يناشدون أعضاء مجموعة الثماني إلى التحلي بالمزيد من الإقدام في العمل وإلى احترام الوعود السابقة، وكذلك إلى الاتجاه صوب تحويل مديونية مجموع الدول الإفريقية إلى استثمارات اجتماعية توجه، أساسا، إلى القطاعات ذات الأولوية مثل التربة والصحة.

لا بد لكبار هذا العالم أن يأخذوا، أخلاقيا، بعين الاعتبار الوضعية المأساوية التي تعيشها هذه القطاعات في إفريقيا، وخاصة أن هذه الآفات تجد جذورها في الاستيلاء الثقافي والاستعباد ونهب الثروات الطبيعية والبشرية التي انتهجتها القوى الاستعمارية السابقة بشكل مفضوح.

وحوار كان لكل ذلك أثره الإيجابي في دراسة مشاريع القوانين وله فعله في ترقية منظومتنا التشريعية وتحسينها وانسجامها مع المعطيات الوطنية والدولية.

كما أتوجه بصادق الثناء لكل السيدات والسادة النواب على إسهامهم الجاد والمتواصل والجدي خلال هذه الدورة التشريعية المكثفة بحصيلة وافرة وغنية.

وأقدم بالشكر إلى كل الإداريين والتقنيين والأعوان في المجلس الشعبي الوطني على ما بذلوا من جهود طيلة هذه الفترة لإنجاح هذه الدورة والسهر على ترقية أداء المجلس.

وعميق مشاعر الامتنان والثناء إلى الصحفيين وممثلي وسائل الإعلام على المتابعة الجادة لأعمال الدورة والتغطية الموضوعية لأشغالها ونقل أخبارها بوعي واحترافية مهنيين إلى المواطنين والمواطنات.

أتمنى للجميع قضاء عطلة مريحة وسعيدة، وأرجو عودة أكثر حيوية ونشاطا في الدورة القادمة إن شاء الله.

أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مراسيم الاختتام :

- تلاوة سورة الفاتحة.

- عزف النشيد الوطني.

أعلن عن اختتام الدورة البرلمانية الربيعية لسنة 2005 للمجلس الشعبي الوطني والجلسة مرفوعة، وشكرا.

**رفعت الجلسة في الساعة الواحدة**

**والدقيقة الثالثة زوالا**

أيتها السيدات، أيها السادة؛

إن وحدة المغرب العربي تعدّ بالنسبة إلى شعوب المنطقة اختيارا مصيريا لا رجعة فيه، لأنّها تعكس تطلّعا للعيش في كنف التعاون والتضامن والأمن والرخاء ممّا يستدعي القضاء النهائي على بؤر التوتر في المنطقة بحلّ قضية الصحراء الغربية في إطار ما نصّت عليه قرارات الشرعية الدولية ومخطط التسوية الأممي.

أما على الصعيد الدولي، فإن قضية الصحراء الغربية ما زالت تشغل بال الرأي العام الدولي. فقد منع تعنت أحد طرفي النزاع حدوث أي تقدّم في البحث عن حل عادل ودائم لنزاع أحدث وضعية إنسانية صعبة التحمل تعدّ مصدر آلام غير مقبولة لسكان أرباء.

والمجلس الشعبي الوطني يذكر أن هذه المسألة تندرج ضمن إطار إنهاء مسار تصفية الاستعمار من القارة الإفريقية، وهو مسار تؤول مهمة القيام به لهيئة الأمم المتحدة حتى يستطيع الشعب الصحراوي ممارسة حقه في تقرير مصيره بكل حرية عن طريق استفتاء نزيه تشهد عليه المجموعة الدولية.

أيتها السيدات، أيها السادة؛

في الأخير، أود أن أهنئ البرلمان الجزائري بغرفتيه على هذا الإنجاز التشريعي الهام الذي يدخل في سياق عزم بلادنا على كسب الرهانات الكبرى في مسار الإصلاح وأغتنمها مناسبة لأتقدّم بوافر الشكر وعميق الثناء للسيد رئيس مجلس الأمة ونوابه وإلى أعضاء مجلس الأمة على التعاون والتنسيق والتشاور والرغبة الدائمة في العمل الجماعي الذي يحقق التوافق والتكامل بين غرفتي البرلمان.

والشكر موصول للسيد رئيس الحكومة وطاقمه على ما بذلوا من جهود، وما ساهموا به من أفكار ورؤى، وما أثاروا من نقاش

## ملحق : أسئلة كتابية وأجوبة

### 1 - من السيد أحمد إسعاد :

إلى معالي وزير السكن والعمران

بناء على الدستور،

بناء على القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،  
بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،

معالي الوزير المحترم،

في إطار متابعتنا لقطاع السكن الذي تتشرفون بإدارته، ولتمكيننا من المراقبة الميدانية لمختلف المشاريع، تجسيدا للبرنامج الطموح الذي سطره فخامة رئيس الجمهورية، أتشرف بطرح السؤال الآتي :

ما هي المشاريع السكنية، بمختلف أشكالها، التي استفادتها ولاية البويرة لعام 2005 بصفة خاصة وللفترة 2004-2009 بصفة عامة؟

في انتظار ردكم تفضلوا معالي الوزير بقبول أسمي عبارات الشكر والتقدير.

### - رد السيد الوزير :

من خلال مراسلتكم المشار إليها في الموضوع أعلاه، تفضلتم بطرح سؤال كتابي فيما يخص حصص السكنات التي استفادتها ولاية البويرة في سنة 2004 وكذا في إطار البرنامج الخماسي (2005-2009).

للإجابة عن سؤالكم يشرفني أن أنهى إلى علمكم أن ولاية البويرة قد استفادت البرامج الآتية :

- سنة 2004:

السكن الاجتماعي التساهمي : 255 وحدة

السكن الريفي : 1.500 وحدة

- سنة 2005 :

السكن الاجتماعي الإيجاري: 500 وحدة

السكن الاجتماعي التساهمي: 1.200 وحدة

السكن الريفي: 1.200 وحدة

- الفترة 2006-2009 :

السكن الاجتماعي الإيجاري: 1.500 وحدة

السكن الاجتماعي التساهمي: 5.300 وحدة

السكن الريفي: 5.300 وحدة

تقبلوا، السيد النائب المحترم، بقبول أسمي عبارات التقدير.

### 2 - من السيد محمد ادريس خوجة :

إلى معالي وزير الأشغال العمومية

الموضوع : تثبيت العمال المؤقتين القائمين بصيانة الطرق.

المرجع : - المادة 134 من الدستور،

- المادة 72 من القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

- المادة 68 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،

معالي الوزير،

لا أحد يجهل أن للخدمة التي يقوم بها العمال المؤقتون القائمون بصيانة الطرق أهمية حيوية بالنسبة إلى قطاع الأشغال العمومية. ويعلم الجميع أن هؤلاء العمال المؤقتين، نظرا إلى خصوصية مهامهم، يشتغلون في ظروف جد صعبة، تعرضهم لشتى أنواع الحوادث، منها حوادث المرور على سبيل المثال، وهم يتقاضون بالمقابل أجورا لا يحسدون عليها.

وقد استبشر هؤلاء العمال المؤقتون خيرا، واستبشرنا خيرا معهم، لما سمعوا أن الإدارة المركزية للأشغال العمومية، تقديرا

المرجع : - المادة 134 من الدستور،  
- المادة 72 من القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس  
الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية  
بينهما وبين الحكومة،  
- المادة 68 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،

معالي الوزير،

تم بقرارات مؤرخة في 30 ماي 1989 و 28 نوفمبر 1989 و 18  
مارس 1991 نزع ملكية من مواطنين من ولاية سعيدة، وذلك من  
أجل المنفعة العامة للقيام بأشغال على الطريق الوطني رقم 92  
بين النقطتين الكيلومتريتين 541+74 و 111+85.

كما تم القيام فوق أراضي تابعة لخواص، خلال ما سمي  
بالعشرية الحمراء، بأشغال على الطريق الولائي 36 وذلك على  
طول 19 كلم بين الطريقين الولائيين 15 و 58. وأنجزت هذه  
الأشغال، في علمنا، دون إصدار قرارات نزع الملكية من أجل  
المنفعة العامة.

ومازال المواطنون الذين انتزعت منهم أراضيهم والذين أبدوا  
تفهما وصبرا مثاليين ينتظرون، منذ حوالي خمس عشرة سنة،  
قيام الإدارة المركزية للأشغال العمومية بالمبادرة بالإجراءات  
القانونية والعملية لتعويضهم وفق ما ينص عليه القانون.

إن عدم تسجيل أية عملية خاصة بهاتين الحالتين لنزع الملكية  
(دراسة وخبرة عقارية) إلى حد الآن لا يسمح للسلطات المحلية  
وللمنتخبين بطمأننة هؤلاء المواطنين وبعث الأمل فيهم.

وعليه، يطيب لي أن أتوجه إليكم معالي الوزير بالسؤال الآتي :  
متى ستقوم الإدارة المركزية للأشغال العمومية، بعد طول  
السنين، بتسوية هاتين الحالتين لنزع الملكية؟

تفضلوا، معالي الوزير، بقبول أسى عبارات التقدير والاحترام.

- رد السيد الوزير :

نشكر لكم اهتمامكم البالغ وانشغالكم الكبير لمواطني دائرتكم  
الانتخابية ووفائكم لهم والعمل على إيصال مشاكلهم وآمالهم  
إلى من يعينهم الأمر، ونحن بدورنا نشاطركم الاهتمام والانشغال

لدورهم الحيوي بالنسبة إلى القطاع، تنوي القيام بتثبيتهم في  
مناصبهم، خاصة وأن الكثير منهم يقضي كل حياته المهنية أو  
سنوات عديدة في قطاع الأشغال العمومية.

وعليه يطيب لي أتوجه إليكم معالي الوزير بالسؤال الآتي :  
متى تنوي الإدارة المركزية للأشغال العمومية المباشرة  
بالإجراءات القانونية والعملية الخاصة بتثبيت العمال المؤقتين  
القائمين بصيانة الطرق؟

تفضلوا، معالي الوزير، بقبول أسى عبارات التقدير والاحترام.

- رد السيد الوزير :

لقد تناول سؤالكم موضوعا هاما بخصوص شريحة معتبرة من  
العمال مازالوا إلى حد الآن يعملون بنظام التعاقد وهم العمال  
المؤقتون وهذه الشريحة مازالت ولازالت تساهم بشكل جدي  
وملموس في البناء والتشييد، ونحن في هذا المقام لا ننكر  
دورهم الحيوي في البلاد ونعزز بهم أيما اعتزاز لما يقدمونه من  
جهد وعمل ونقدر تقديرا بالغا الظروف التي يعملون فيها.

إن قطاع الأشغال العمومية لوحده يشغل أكثر من 7000 عامل  
مؤقت في إطار الصيانة العادية للمنشآت القاعدية، وقد  
اكتسبت هذه الشريحة تجربة تؤهلها للعب أدوار مهمة للنهوض  
بهذا القطاع الحيوي ليلعب دوره كاملا غير منقوص وليحقق  
النتائج المرجوة في إطار المخططات التوجيهية المعدة من قبل  
الإدارة المركزية في جميع المجالات.

إن ملف العمال المؤقتين في قطاعنا يشكل انشغالا واهتماما  
كبيرين لدينا، حيث نعكف على دراسته دراسة شاملة وكاملة  
ونعمل بالتنسيق مع القطاعات ذات الصلة لإيجاد حلول لهذه  
الشريحة لتوفير المناصب الدائمة لهم في إطار الدستور وقوانين  
الجمهورية.

3 - من السيد محمد ادريس خوجة :

إلى معالي وزير الأشغال العمومية

الموضوع: تسوية حالتين لنزع الملكية من أجل المنفعة العامة  
بولاية سعيدة.

معالي الوزير،  
يشهد المشروعان الخاصان بتزويد بلديتي سيدي أحمد وأولاد إبراهيم، المعروفتين بقساوة شتائهما، بالغاز الطبيعي تعطلا معتبرا يتمثل في :

- عدم انطلاق الأشغال الخاصة بشبكة النقل لبلدية سيدي أحمد، والمبرمجة بعنوان سنة 2004،
- تأخر كبير في إنجاز شبكة التوزيع لبلدية سيدي أحمد، إذ تم تجاوز الآجال المحددة في 14 سبتمبر 2004، يعود هذا التأخر إلى ضعف إمكانيات المؤسسة المكلفة بالإنجاز.
- عدم انطلاق أشغال الشطر الثاني (17 كلم) من شبكة التوزيع لبلدية أولاد إبراهيم، مع العلم أن الشطر الأول من البرنامج على وشك الانتهاء.

وعليه يطيب لي، معالي الوزير، أن أتوجه إليكم بالسؤال الآتي:  
- ماهي الإجراءات المتخذة أو التي تنوون اتخاذها لبعث إنجاز مشروع تزويد بلديتي سيدي أحمد وأولاد إبراهيم بالغاز الطبيعي؟  
- ماهي الآجال التي تحدونها لإتمام إنجاز هذين المشروعين؟ تفضلوا، معالي الوزير، بقبول أسمي عبارات التقدير والاحترام.

**(5) من السيد محمد ادريس خوجة :**  
إلى معالي وزير الطاقة والمناجم .

الموضوع : البرنامج التكميلي للسيد رئيس الجمهورية المخصص لتزويد سبعة بلديات من ولاية سعيدة بالغاز الطبيعي.

- المرجع : - المادة 134 من الدستور،
- المادة 72 من القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،
- المادة 68 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

معالي الوزير،  
خلال زيارته لولاية سعيدة في 28 و29 يوليو 2003، وبالتحديد في يوم 28 يوليو 2003 ببلدية سيدي أحمد، أمر السيد رئيس الجمهورية بتخصيص برنامج تكميلي لتزويد سبعة (07) بلديات من ولاية سعيدة بالغاز الطبيعي. هذه البلديات هي :

وقطاعنا يعمل جاهدا للتخفيف من المعاناة بكل أبعادها باعتباره رافدا اقتصاديا هاما يساهم في تنمية البلاد.

إن مبدأ نزع الملكية في إطار المنفعة العامة يدخل في إطار خدمة الصالح العام، والمساهمة الفعالة في بناء هياكل قاعدية قوية يستفيد منها المواطن والمجتمع لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو مسار يسهل من وتيرة التبادلات والتنقلات، وتحقيق المنفعة العامة لا يحول دون استفادة المواطن الذي نزعته منه ملكيته من التعويض الحقيقي، ومن الإجراءات القانونية ذات الصلة، ليأخذ حقه كاملا غير منقوص، وهو الموضوع الذي تناوله سؤالكم بخصوص مواطنين بولاية سعيدة نزعته منهم أراضيهم لكنهم لم يستفيدوا من التعويض وفقا لما ينص عليه القانون.

ولإجابة عن سؤالكم لا بد من التوضيحات الآتية :  
بخصوص الطريق الوطني رقم 92، فقد تم تعويض مالكي اثنين في إطار نزع الملكية من أجل المنفعة العامة وقد تمت العملية في وقتها المحدد حسب التنظيم المعمول به .

أما الطريق الولائي رقم 36 وكذا تصحيح المنعرجات لبعض المقاطع على مستوى الطريق الوطني رقم 92 والذي أنجز على ثلاث مراحل، فسوف يستفيد الملاك من التعويض المناسب بعد تسجيل العملية التي هي قيد الدراسة، ويسترجعون حقوقهم كاملة وفق التنظيم المعمول به في مثل هذه الحالات.

تقبلوا النائب المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

**(4) من السيد محمد ادريس خوجة :**  
إلى معالي وزير الطاقة والمناجم

الموضوع : مشروعا تزويد بلديتي سيدي أحمد وأولاد إبراهيم بولاية سعيدة بالغاز الطبيعي.

- المرجع : - المادة 134 من الدستور،
- المادة 72 من القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،
- المادة 68 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

أما بخصوص مشروع أولاد ابراهيم فإن أشغال شبمكة النقل هي على وذك الانتهاء، حيث بلغت نسبة الإنجاز 99٪. كما أن الأشغال جارية بالنسبة إلى شبكة التوزيع حيث بلغت نسبة الإنجاز 47٪، ومن المنتظر إتمام الأشغال المتعلقة بالمشروع مع نهاية هذه السنة.

بالنسبة إلى سؤالكم رقم 217، الذي تستفسرون من خلاله عن الإجراءات المتخذة لإنجاز البرنامج التكميلي، فيسعدني أن أخبركم بأن البلديات المبرمجة ضمن شطر سنة 2004، وهي بلديتي تيرسين وعين السلطان قد انطلقت أشغال شبكة التوزيع الخاصة بهما، حيث بلغت نسبة الأشغال على التوالي 87٪ و54٪.

كما أوكلت أشغال شبكة النقل للمشروعين إلى مؤسستين قصد الإسراع في الإنجاز وتكملة المشروع في أقرب الآجال .

أما بخصوص الآجال المحددة لإنجاز البرنامج التكميلي فهي إلى غاية نهاية سنة 2008.

وعليه، فبالنسبة إلى المدن المبرمجة لسنة 2005، فقد تم التوقيع على اتفاقية البرنامج التكميلي يوم 22 ماي 2005، وسيتم الشروع في أشغال الإنجاز قريبا. ويسعدني أن أعلمكم بأن بلديتي ذوي ثابت وعين السخونة تدخلان ضمن هذا البرنامج أي مبرمجتان لسنة 2005.

أما بالنسبة إلى باقي البلديات ( هونت، المعمورة ومولاي العربي)، فلقد تم برمجة تزويدها بالغاز الطبيعي خلال الفترة ما بين 2006-2008.

أرجو أن أكون قد أجبته على انشغالاتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

تيرسين- عين السلطان- المعمورة- عين السخونة- هونت- دوي ثابت- مولاي العربي.

إلا أنه لم تنطلق الأشغال إلى حد الآن إلا في بلديتي تيرسين وعين السلطان وتخص هذه الأشغال شبكة التوزيع فقط إذ لم يشرع في أشغال إنجاز شبكة النقل.

كما لم يصل، في علمنا، أي إخطار للسلطات المحلية بالنسبة إلى البرنامج الخاص بالبلديات الخمسة المتبقية رغم أنه قرر انطلاق الأشغال باثنين منها (بلديتي دوي ثابت وعين السخونة) في سنة 2005.

وعليه، يطيب لي أن أتوجه إليكم معالي الوزير بالسؤال الآتي :  
- ماهي الإجراءات المتخذة أو التي تنوون اتخاذها لإنجاز البرنامج التكميلي الذي أمر السيد رئيس الجمهورية بتخصيصه لتزويد البلديات السبعة المذكورة أعلاه بالغاز الطبيعي؟  
- ماهي الآجال التي تحددها لإتمام إنجاز هذا البرنامج ؟  
تفضلوا، معالي الوزير، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

- رد السيد الوزير :

أود في البداية أن أشكركم على الأسئلة التي طرحتها في رسالتكم والتي أثرت من خلالها مسألة تزويد بعض بلديات ولاية سعيدة بالغاز الطبيعي.

فيما يخص سؤالكم رقم 212 المتعلق بمشروع تزويد بلديتي سيدي أحمد وأولاد إبراهيم بالغاز الطبيعي، يطيب لي أن أخبركم بأن مشروع تزويد سيدي أحمد بالغاز الطبيعي قد تم تسجيله في أواخر سنة 2004 حيث وصلت نسبة إنجاز شبكة التوزيع إلى 38,33٪، أما بالنسبة إلى أشغال شبكة النقل، فقد تم اختيار المؤسسات التي تتكفل بإنجاز المشروع وستنطلق الأشغال في الأيام القليلة القادمة.